آخر المستجدات بشأن عمليات المفوضية في لبنان

الاستجابة للتصدي لأزمة اللاجئين السوريين

أكتوبر – ديسمبر 2016

في الفصل الرابع من العام 2016، شدّدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملياتها التنفيذية على مساعدة اللاجئين لتحمل ظروف الشتاء القاسية في لبنان. وبدأت المفوضية خطة الدعم الخاصة بفصل شتاء 2016-2017 في شهر نوفمبر على أن تستمر حتى نهاية شهر مارس. ويهدف برنامجها إلى دعم 178,000 أسرة من اللاجئين السوريين الأكثر ضعفاً من خلال توفير المساعدة النقدية والمأوى والمساعدات الأساسية مثل المواقد والبطانيات. هذا ويزداد الاعتماد على المساعدة خلال فصل الشتاء حين يصبح الحصول على العمل أمراً صعباً، وتزداد النفقات المنزلية لتغطية تكاليف التدفئة وحاجيات الشتاء الأخرى.

تمّ تحديد الأسر اللاجئة التي تحتاج إلى المساعدة من خلال تطبيق الصيغة المكتبية الجديدة لتقييم درجة الضعف الاجتماعي والاقتصادي. وتعتمد هذه الصيغة التي وضعتها مفوضية اللاجئين بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والجامعة الأميركية في بيروت، على المتغيرات المتاحة في قاعدة بيانات المفوضية من أجل تقييم مدى ضعف اللاجئين، وبالتالي حاجتهم إلى المساعدة.

في شهر أكتوبر، تم التواصل مع اللاجئين المؤهَّلين للحصول على مساعدات نقدية شتوية عن طريق تبادل ثنائي الاتجاه للرسائل الهاتفية لإبلاغهم بأهليتهم والتحقق مما إذا كانوا يملكون بطاقة صراف آلي ورقم تعريف شخصي.

ودُعي الأشخاص الذين لا يملكون بطاقة أو رقم تعريف شخصي إلى موقع التوزيع للحصول عليهما. وفي شهر نوفمبر، تم إجراء القسم الأول من التحويلات النقدية إلى بطاقات اللاجئين المؤهلين. وتلقى اللاجئون الضعفاء مساعدة شهرية بقيمة 147 دولاراً أميركياً أو 75 دولاراً أميركياً إضافيا للذين يحصلون على مساعدات نقدية متعددة الأغراض.

بحلول نهاية العام، استفادت ما يقارب 109,000 أسرة سورية ضعيفة من 147 دولاراً أميركياً شهرياً، وتلقت أكثر من 42,000 أسرة مساعدات نقدية شتوية بقيمة 75 دولاراً أميركياً. بالإضافة إلى ذلك، حصلت نحو 8,420 أسرة ضعيفة تعيش في عرسال، حيث لا تتوفر أجهزة الصراف الآلي، على قسائم وقود تبلغ قيمتها 100 دولار أمريكي شهرياً. وستتابع المفوضية تغطية المزيد من الأسر اللاجئة الضعيفة ضمن مساعدتها الشتوية حتى انتهاء هذا الفصل من العام.

هذا وسيحصل اللاجئون خلال فصل الشتاء هذا على مجموعة إضافية من أدوات ولوازم تجهيز المسكن، مثل الأخشاب والأغطية البلاستيكية ومواد العزل لمقاومة عوامل الطقس وعزل أماكن سكنهم. وتقدَّم وسائل الدعم في مجال الإيواء استناداً إلى تقييمات ظروف السكن، فضلاً عن مدى ارتفاع المخيمات العشوائية عن سطح البحر. وبحلول نهاية العام، كانت قد استفادت 96 في المئة من المخيمات العشوائية من مواد تدعيم لمقاومة الظروف الجوية.

نوال، 3 سنوات، وشقيقتها سوندس، 4 سنوات، لاجئتان من سوريا تقفان عند مدخل المسكن الذي تعيشان فيه مع والديهما في مخيم عشوائي بالقرب من تربل في سهل البقاع، لبنان. ويضم المخيم العشوائي 55 عائلة، معظمها من منطقتي حمص والرقة. تهدف المفوضية إلى مساعدة نحو 178,000 لاجئ سوري من خلال توفير المساعدات النقدية ومواد الإيواء والمساعدات الأساسية بين نوفمبر ومارس © المفوضية / دافيد أزيا

كذلك تم توفير المساعدات الإغاثية الأساسية للأسر اللاجئة، وتأمين مخازن تحتوي على البطانيات والمواقد في مواقع استراتيجية تحسبا لضرورة الاستجابة سريعاً في حال تدهوُر الأحوال الجوية.

واستكملت المفوضية خطة الدعم الخاصة بفصل شتاء باعتماد وسائل تواصل مبتكرة لإبقاء اللاجئين على علم بالمساعدة المتاحة، وللحؤول دون الاحتيال وإساءة الاستعمال. بالإضافة إلى الرسائل النصية، أنشأت المفوضية مركز اتصال مخصصا للإجابة على أسئلة اللاجئين فيما يتعلق بالمساعدة الشتوية. وبحلول نهاية العام، كان مركز الاتصال يجيب على حوالي 1,500 سؤال في اليوم الواحد.

الحماية

بحلول 31 ديسمبر 2016، كان أكثر من 1.011 مليون لاجئ سوري مسجلا لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يعيشون في ما يزيد عن 2,125 موقعاً في مختلف أنحاء لبنان. وتواصل المفوضية وشركاؤها تقديم المشورة والمساعدة القانونية للاجئين، لا سيما فيما يتعلق بالإقامة والأوراق الثبوتية. وفي عام 2016، استفاد نحو 20,000 شخص من المشورة القانونية. في الوقت نفسه، واصلت المفوضية دعوتها للجهات الحكومية من أجل إيجاد سبل للحد من المتطلبات اللازمة لتجديد الإقامة. وقد أدت الرسوم الباهظة إلى عدم قدرة أعداد متزايدة من اللاجئين على الإبقاء على وضع قانوني في لبنان. كما أظهر تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين (VASyR) هذا العام أن أسرة واحدة فقط من بين خمس أسر أفادت بأنّ جميع أعضائها يملكون إقامة قانونية صالحة، في حين أن 29 في المئة من الأسر أفادت بعدم امتلاك أيّ من أفرادها إقامة قانونية.

بفضل جهود المفوضية وحكومة لبنان، وبدعم من المجتمع الدولي، ازداد عدد اللاجئين الحاصلين على شهادات الولادة من المختار (المسؤول عن المحلّة)، وأصبح باستطاعتهم تسجيلها لدى النفوس (في دوائر الأحوال الشخصية) وذلك في غضون سنة من تاريخ ولادة أطفالهم. ومن المهم إجراء هذه الخطوات من دون تخطي مهلة السنة الواحدة، إذ يتعين على أولياء الأمر بعد ذلك اعتماد إجراء قضائي لتسجيل الولادة. ووفقاً للدراسات الاستقصائية السنوية التي أجرتها مفوضية اللاجئين، سجّل نحو 52 في المئة من اللاجئين في العام 2016 ولادة أطفالهم لدى "النفوس" مقارنة مع 32 في المئة في العام 2015. ومع ذلك، فإن نسبة تسجيل الولادات في دوائر الأجانب، التي تتم مباشرة عند تسجيل الولادة، قد انخفضت في العام 2016 إلى 14 في المئة مقارنة ب 22 في المئة في العام 2015. ويُعزى ذلك في معظمه إلى عدم امتلاك الأهل اللاجئين لإقامة قانونية في لبنان. وبحلول نهاية العام، قُدّمت المشورة إلى نحو 30,000 أسرة لاجئة حول كيفية تسجيل ولادات أطفالها الحديثي الولادة. وللوصول إلى أكبر عدد من الأسر، تُعقد جلسات المشورة بانتظام مع اللاجئين الذين يحضرون إلى المفوضية لإضافة أسماء حديثي الولادة إلى ملفهم. واستكمالا لذلك، تتوفر آليات إحالة من خلال اللاجئين المتطوعين وغيرهم من العاملين في الصفوف الأمامية.

في العام 2016، عزّزت المفوضية دعمها للجهات الفاعلة في القطاع الأمني عند الحدود لتمكينها من التصدي بشكل أفضل للتحديات التي تواجه المجتمعات المحلية في لبنان، ولتكييف استجاباتها لمراعاة احتياجات الأسر اللاجئة المحددة وضعفها وقدراتها.

وفي شهر أكتوبر، نظّمت المفوضية ورشة عمل حول حقوق الإنسان واللاجئين شارك فيها كبار المسؤولين من الأمن العام.
ونظمت المفوضية أيضا بالاشتراك مع منظمة الهجرة الدولية تدريبا استهدف موظفين من الرتب المتوسطة في الأمن العام يتواجدون عند المعابر الحدودية البرية والبحرية في لبنان. وشمل هذا التدريب حقوق الإنسان واللاجئين، فضلا عن رسالة عمل كل من منظمة الهجرة الدولية والمفوضية. بالإضافة إلى المعلومات المهمة المقدمة، شكّلت هذه الدورات فرصة لبناء علاقات إيجابية ومنتِجة بين موظفي المفوضية الميدانيين وموظفي الأمن العام.

تقدّم المفوضية الدعم إلى اللاجئين لتعزيز حمايتهم من خلال مجموعة من التدخلات المجتمعية التي تهدف إلى تحديد قضايا الحماية والحد من المخاطر والاستجابة لها.

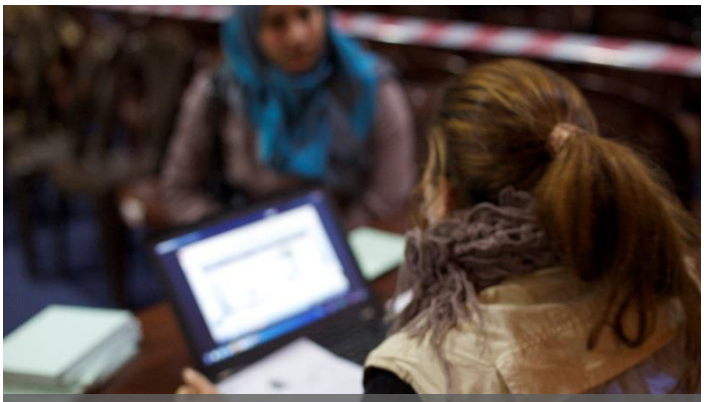
توزيع بطاقات الصراف الآلي للمساعدات الشتوية في جبل لبنان © المفوضية / سارة هويباك

في العام 2016، قام نحو 587 لاجئا متطوعا بإحالة أكثر من 171,300 شخص عرضة للخطر ليحصلوا على المساعدة اللازمة. ويُعتبر هؤلاء المتطوعون جسرا حيويا يربط اللاجئين بالمساعدة التي يحتاجونها. وفي العام 2016، لاحظت المفوضية ازدياد عدد الإحالات الذاتية الفردية وقدرة المكاتب الميدانية على تحديد الحالات التي تحتاج إلى المساعدة الماسة؛ وبالتالي حصل انخفاض بسيط في عدد الإحالات من قبل المتطوعين مقارنة بالعام 2015. وفي الفصل الرابع، واصل نحو 88 مركزا مجتمعيا تدعمه مفوضية اللاجئين توفير دورات تدريبية حول مواضيع مختلفة مثل صيانة الهاتف المحمول، وإصلاح أنظمة التدفئة والتهوئة، والفنون والمنسوجات.

كما تم تنظيم دورات محو الأمية للكبار، وصفوف خاصة بتكنولوجيا المعلومات، ودروس أساسية ومتقدمة في اللغات. مراكز التدريب هذه لا تؤمّن التمكين العملي والمهني فحسب، بل تخلق أيضا فرصة للتفاعل بين اللاجئين واللبنانيين الضعفاء الذين يستخدمون هذه المراكز المجتمعية لاكتساب مهارات جديدة، وبالتالي يساهمون في دعم جهود التماسك الاجتماعي.

في إطار تمكين اللاجئين لتعزيز حمايتهم الخاصة، قدم برنامج المساعدات النقدية للحماية الدعم للاجئين ليتمكنوا من حماية أنفسهم من التحرش والاعتداء، ومن التغلب على الحوادث المرتبطة بالعنف الجنسي والجنساني، والحد من أسوأ أشكال عمالة الأطفال، كالعمل في الشوارع أو التسول. وبحلول نهاية العام، كانت قد قُدمت هذه المساعدة إلى 2,048 حالة.

هذا وتبقى إعادة التوطين أداة مهمة للحماية ولتأمين الحلول الدائمة للاجئين في لبنان كما تعكس مسؤولية دولية مشتركة. في نهاية العام 2016، عمدت المفوضية إلى تقديم ملفات نحو 23,500 لاجئ سوري للنظر في إعادة توطينهم إلى عشرين دولة. إن إعادة التوطين وغيرها من المسارات الإنسانية والقانونية تقدم للاجئين الأمن والحماية والدعم اللازمين لمساعدتهم على إعادة بناء حياتهم. ففي العام 2016، تلقت مفوضية اللاجئين في لبنان أكثر من 24,400 تعهد بإعادة التوطين، 96 في المئة منها مخصص للاجئين السوريين. إلا أن احتياجات إعادة التوطين للاجئين من بلدان أخرى غير سوريا تبقى مهمة، حيث أن التعهدات التي تقوم بها الدول بإعادة التوطين محدودة مقارنة بهذه الاحتياجات. وبحلول نهاية العام، قدمت المفوضية ملفات 928 لاجئاً من بلدان أخرى غير سوريا للنظر في إعادة توطينهم.

تستخدم المفوضية مجموعة متنوعة من الأدوات المبتكرة للتواصل مع اللاجئين بشأن التغيرات في أنواع المساعدة وغيرها من المعلومات المفيدة. وفي الفصل الرابع، شملت الرسائل التي تمّ إرسالها إلى اللاجئين المساعدة الخاصة بفصل الشتاء ونصائح حول الطقس ومعلومات عن الطرف الإداري الثالث الجديد المسؤول عن الرعاية الصحية، وأشرطة فيديو للتوعية حول تفادي الحروق والسقوط وحوادث السيارات والغرق. وقد وصلت هذه الرسائل إلى حوالي 60,000 شخص من خلال الموقع الإلكتروني الخاص باللاجئين refugees-lebanon.org، وتم التواصل مع 45,000 لاجئ من خلال شبكة اتصال على WhatsApp. وأخيرا، تقوم المفوضية برصد مواقع التواصل الاجتماعي لمواكبة أي قضايا قد تنشأ ولتحديد حالات الحماية التي تحتاج إلى المساعدة.

ما هو لويز؟

في الأول من ديسمبر، أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالشراكة مع اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي واتحاد لبنان النقدي نظاما موحّدا للبطاقات الإلكترونية في لبنان عُرف ب "لويز".

ويعتمد لويز على سلسلة من المبادرات الجماعية التي تهدف إلى تنسيق الاستراتيجيات والنظم والأنشطة في مجال المساعدة النقدية. وتشمل هذه المبادرات نظاما مشتركا لاستهداف المستفيدين من المساعدة، ونظاما متكاملا لإدارة بطاقة نقدية مشتركة، ومركز اتصال واحدا للرد على أسئلة اللاجئين واستفساراتهم.

ويجمع هذا النظام الجديد المقومات والبرامج والاستثمارات التي قام بها شركاء لويز. وهو يعتمد نهجا تعاضديا من خلال الإدارة المشتركة وإجراءات الأعمال المنسقة والتكنولوجيا والنظم التي تهدف إلى تأمين القيمة القصوى من المساعدة النقدية للمستفيدين. وأخيراً، يتمتع لويز بنظام متكامل من الضوابط والتوازنات من خلال نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص به ولجنته التوجيهية وهياكل إدارة الحالات الخاصة به والتي تضمن شفافية المعاملات والمساءلة للاجئين وغيرهم من المستفيدين من الدعم النقدي.

وتماشيا مع "الصفقة الكبرى" التي تهدف إلى زيادة المساعدات الإنسانية، يأخذ لويز بعين الاعتبار الحاجة إلى تجميع الخبرات والتوفير عبر زيادة الفعالية من خلال العمل معا بشكل فعّال. وقال السيد فيليب لازاريني، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، أثناء حديثه عن إطلاق نظام لويز، إنّ "وكالات الأمم المتحدة واتحاد لبنان النقدي قد اجتمعت معا في مبادرة هناك حاجة ماسة إليها لإيصال المساعدات بشكل مباشر إلى اللاجئين في لبنان".

المساعدات الأساسية

تمّ الاستناد إلى الصيغة المكتبية التي طُبّقت في الفصل الثالث لتحديد مستوى الضعف لدى كل أسرة لاجئة في لبنان، وذلك لإدراج الأسر الأشد ضعفا ضمن برنامج المساعدة النقدية المتعددة الأغراض. وبحسب هذه الصيغة تبين أن 50 في المئة من السوريين هم في حالة ضعف حاد، وأن 21 في المئة منهم يعانون من ضعف شديد. وقد أُدرجت نحو 931 أسرة ذات الضعف الحاد ضمن البرنامج النقدي المتعدد الأغراض خلال الفصل الأخير من العام 2016، ليصل إجمالي عدد الأسر إلى 29,859 أسرة.

الصحة

تبين أنّ ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية في شبكة الرعاية الصحية المخصخصة بمعظمها في لبنان هو السبب الرئيسي لمديونية اللاجئين. فوفق تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين لهذا العام، الرعاية الصحية هي ثالث أكبر نفقات اللاجئين الذين يعيشون في لبنان، يليها كلّ من الغذاء والإيجار.

للاستجابة إلى هذه الحاجة، توفر المفوضية إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الثانوية المدعومة في 53 مستشفى في كافة أنحاء لبنان. وبحلول نهاية العام 2016، قدمت مفوضية اللاجئين الدعم لأكثر من 73,000 عملية استشفاء شملت الولادات والرعاية الصحية المنقِذة للحياة، فضلا عن تأمين حوالي 270,000 استشارة طبية في الرعاية الصحية الأولية المدعومة.

كما كان لأزمة اللجوء السوري أثرا حادا على البنية الأساسية للرعاية الصحية في لبنان، مع ارتفاع عدد الحالات التي تحتاج إلى الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وازدياد فترة الانتظار للحصول على موعد، واستهلاك أسرع للمعدات والمرافق الطبية. واعترافا منها بذلك، تقدّم المفوضية الدعم المؤسسي لوزارة الصحة العامة من خلال دفع رواتب 50 موظف في مركز وزارة الصحة، و20 ممرضة وقابلة متواجدة في مراكز الرعاية الصحية الأولية.

كما استبدلت المفوضية المعدات الطبية الحيوية كأداة التصوير بالرنين المغناطيسي والماسحات الضوئية المقطعية المحوسبة التي تم تقديمها مؤخرا إلى مستشفى رفيق الحريري الجامعي في بيروت. انتهت عملية التناقص التنافسية المفتوحة لخدمات إدارة طرف ثالث للاستشفاء في الفصل الرابع، وتم اختيار شركة نكست كير لبنان استنادا إلى معايير القدرة وفعالية التكلفة. ومن المقرر أن تتولى شركة نكست كير مسؤولياتها من سابقتها ميديفيسا اعتبارا من 1 يناير 2017. وأجريت دورات تدريبية عدة استهدفت الشركة الجديدة بشأن إجراءات الإحالة القائمة إلى المستشفيات والصادرة عن المفوضية. وأبلِغ اللاجئون والشركاء بهذا التغيير المرتقب، ووُزّعت أرقام الخط الساخن الجديدة لإحالة من هم بحاجة إلى الرعاية الصحية وذلك عبر تحديث المعلومات ونقلها.

التعليم

بدأت عملية التسجيل في السنة الدراسية 2016-2017 في شهر أكتوبر وأسفرت عن تسجيل أكثر من 195,000 طفل لاجئ في المدرسة. يمثل هذا زيادة كبيرة عن عدد المسجلين في العام 2015 البالغ نحو 158,500 طفل، وذلك بفضل الجهود التي بذلها اللاجئون المتطوعون والشركاء والمانحون الذين جعلوا من حملة العودة إلى المدرسة حملةً ناجحة.

يمكن للطلبة اللاجئين حضور صفوف الفترة الصباحية وصفوف بعد الظهر في المدارس الحكومية اللبنانية. وقد قدّمت المفوضية، بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي، الدعم في التعليم الرسمي ل 27,418 طفلا لاجئا في الدوامين الصباحي والمسائي في العام الدراسي 2015-2016. وتعتزم المفوضية من خلال شراكتها مع وزارة التربية والتعليم العالي تغطية رسوم أكثر من 35,700 طفل لاجئ مسجلين في الدوام الصباحي في العام الدراسي 2016-2017.

حوالي نصف الأطفال اللاجئين السوريين فقط الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 14 عاماً مسجلون في المدارس الحكومية اللبنانية. ولا يزال الاستبقاء تحديا بارزا إذ أن الأطفال يواجهون صعوبات في التكيف مع منهج تعليمي جديد ولغات تدريس مختلفة، وفي التعويض عن سنوات الدراسة التي فاتتهم، وبالنسبة للبعض في التعامل مع التنمر أو التحرش. في العام 2016، أنشأت المفوضية أكثر من 180 مجموعة من الأهالي، وحوالي 300 مجموعة دعم للواجبات المنزلية، وحشدت ودرّبت نحو 170 متطوع في مجال التوعية و58 عامل اتصال مجتمعي في صفوف بعد الظهر. وتشجع هذه البنى والأفراد على إشراك الأطفال والأهالي في مسألة التعليم، كما تساعد على الإبقاء على حضور الطلاب من خلال التعامل مع التحديات اليومية التي يواجهونها في متابعتهم للدراسة.

الإيواء

خلال الفصل الأخير من العام 2016، حصل أكثر من 101,000 شخص أو ما يقارب 20,200 أسرة على المساعدة التي تضمنت أنواعا مختلفة من أدوات دعم الإيواء، ليبلغ مجموع المستفيدين في العام 2016 أكثر من 182,000 فرد. ومن بين هؤلاء، استفاد أكثر من 89,000 شخص يعيشون في مخيمات عشوائية ومساكن غير آمنة، من مجموعات أدوات الإيواء، بما في ذلك مستلزمات مقاومة العوامل المناخية ومجموعات العزل التي تمكّنهم من تعزيز مساكنهم خلال فصل الشتاء، والمحافظة على الحد الأدنى من معايير السكن.

وقد استفاد حوالي 5,300 شخص يعيشون في مساكن غير آمنة من أعمال الإصلاح أو إعادة التأهيل مقابل عدم دفع بدل الإيجار أو تخفيض قيمته أو تجميدها، الأمر الذي يتم التفاوض عليه مباشرة مع المالك.

وأخيراً، نُظمت أنشطة لمواجهة الحرائق والوقاية منها في المخيمات العشوائية، خاصة في البقاع، من خلال توفير مواد إخماد الحرائق وتنظيم دورات التوعية للأسر والمجتمعات اللاجئة. وخلال الفصل الرابع، تم تنظيم حوالي 190 دورة توعية، وجرى توزيع حوالي 1,600 مجموعة من معدات مكافحة الحرائق.

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

تأثرت شبكات المياه والصرف الصحي بشكل بارز في عددٍ من المناطق اللبنانيّة بسبب الضغط المتزايد على البنية التحتية الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين. وتهدف استراتيجية المفوضية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم. ففي عام 2016، ساهمت أنشطة المفوضية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في تحسين ظروف الصرف الصحي لأكثر من 100,000 لاجئ في لبنان. كما تم تأمين إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب لما يقارب 27,000 لاجئ، واستفاد أكثر من 34,000 لاجئ من أنشطة تعزيز الصحة العامة التي تعلموا خلالها أفضل السبل لتكييف سلوكهم مع الظروف الحياتية أثناء اللجوء.

واستمر العمل على بناء تسعة نظم إمداد للمياه في البقاع وشمال لبنان في الفصل الرابع. وقد تم حتى الآن تركيب أكثر من 110 كلم من خطوط أنابيب المياه، وتوصيلها على ما يقارب 3,170 وصلة منزلية، في حين يجري العمل على بناء ثلاثة خزانات وحفر ثلاثة آبار. عند انتهاء هذا المشروع، من المتوقع أن يحصل أكثر من 192,000 شخص سوري ولبناني على المياه الصالحة للشرب.

مجموعة دعم الواجبات المنزلية في مخيم عشوائي في البقاع. في العام 2016، دعمت المفوضية 300 مجموعة © المفوضية / سيباستيان ريتش

لمحة سريعة عن إنجازات المفوضية في لبنان

الاستجابة للتصدي لأزمة اللاجئين السوريين

أكتوبر – ديسمبر 2016

بعض الأرقام البارزة في العام 2016

اللاجئون المسجلون	المبلغ المطلوب تمويله للمفوضية (مليون د.أ)	مستوى التمويل	الشركاء
1,011,366	453 مليون	%68	49

تلقت المفوضية في لبنان التمويل أيضاً عبر هبات من القطاع الخاص من كلّ من كندا وإيطاليا وهولندا وقطر والمملكة العربية السعودية وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية.

الحماية	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى ديسمبر	العدد المستهدف في حال توفّر التمويل المطلوب
زيارات الرصد	53،417	43،000
المشورة القانونية	19،829	14،700
الأشخاص الذين تمت إحالتهم للقبول لدواعي إنسانية ولإعادة التوطين	23،498	19،100
الزيارات التي جرت لمراكز الاحتجاز	5،142	3،500
الأطفال الذين تلقوا المساعدة من خلال إدارة الحالات	3،103	3،450
الجهات الفاعلة التي خضعت للتدريب حول العنف الجنسي والجنساني	385	150
حالات الاحتياجات الخاصة التي تمت إحالتها من خلال المتطوعين	34،273	50،000
المتطوعون في مجال التوعية	587	600
المراكز المجتمعية التي تم إنشاؤها	30	28
الأشخاص المشاركون في أنشطة المراكز المجتمعية	77،100	55،930
الأشخاص المستفيدون من المساعدات النقدية الطارئة والخاصة بالحماية	4،425	18،824
الأشخاص الذين تلقوا معلومات حول تسجيل الولادات من خلال المشورة	29،830	11،160

التعليم	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى ديسمبر	العدد المستهدف في حال توفّر التمويل المطلوب
الأطفال الذين تلقوا الدعم للتعليم الابتدائي في العام الدراسي 2016-2017 من خلال الدعم المالي المقدم إلى وزارة التربية والتعليم العالي		
الدوامين الأول والثاني	35,717	50،000
الأطفال الذين تلقوا الدعم للتعليم المهني في العام الدراسي 2016-2017	1,563	3,000

المساعدات الأساسية	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى ديسمبر	العدد المستهدف في حال توفر التمويل المطلوب
الأسر التي تلقت المساعدة لمرة واحدة على الأقل من خلال هبة نقدية متعددة الأغراض	28،859	70،000
الأشخاص الذين تلقوا دعما موسميا (في شتاء 2016-2017)	150،205	168،686
الأسر التي تلقت قسائما لشراء الوقود و/أو المواد العينية (في شتاء 2016-2017)	8،420	10،000

الصحة	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى ديسمبر	العدد المستهدف في حال توفّر التمويل المطلوب
الأشخاص الذين تلقوا الرعاية الصحية الأولية (بما في ذلك في مجال الصحة الإنجابية والنفسية)	269،466	310،000
الأشخاص المستفيدون من الإحالات إلى الرعاية الصحية المنقذة للحياة والتوليد	73،229	98،861

الإيواء	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى ديسمبر	العدد المستهدف في حال توفّر التمويل المطلوب
الأشخاص الذين تلقوا دعما في مجال الإيواء	182،643	272،020
تحسين المأوى والموقع في المخيمات العشوائية	163،444	184،300
إعادة تأهيل طفيفة لمبانٍ متدنية المستوى	10،003	54،430
إعفاء/تخفيض الإيجار في مبانٍ أعيد تأهيلها	9،196	30،040

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى ديسمبر	العدد المستهدف في حال توفّر التمويل المطلوب
بنية تحتية للصرف الصحي، صيانة وتفريغ الرواسب	107،925	670،206
حملات توعية على النظافة الصحية، مواد للنظافة الصحية	34،580	120،160
إمكانيّة الحصول على المياه المأمونة	26،935	473،692

الدعم المؤسسي والمجتمعي	الميزانية المخصصة للعام 2016
الدعم المؤسسي (إعادة تأهيل البنى التحتية، تأمين الموظفين وتدريبهم، المعدات والتجهيزات، اللوازم، الأدوية واللقاحات)	16.5 مليون
المشاريع المجتمعية (في مجالات الصحة، التعليم، سبل المعيشة، المياه والصرف الصحيّ والنظافة الصحيّة، الطرقات والمرافق المحليّة)	10.3 مليون
مجموع الاستثمارات	26.8 مليون

أحد العاملين الميدانيين في المفوضية في لبنان تجري حديثاً مع اللاجئة السورية رافا البالغة ال28 من العمر، حول مجموعة أدوات الإيواء التي حصلت عليها للتو. قدمت رفا مع زوجها وأطفالها الأربعة من حمص في سوريا منذ أربع سنوات. قدمت المفوضية وشركاؤها الدعم لهم بما في ذلك بناء جدران فاصلة إضافية وتأمين أدوات الإيواء لتعزيز حماية الأسرة من أي ضرر خارجي. وتقول رافا "تحمينا الجدران من الحرارة الشديدة والبرد القارس والأمطار وتمنحنا نوعا من الخصوصية. نشعر براحة أكبر الآن إذ لدينا سقف يأوينا" © المفوضية / سيباستيان ريتش